فاس قتله وان تعلق باستار الكعبة ولم يات في خبر انه امر باستتابته مع ان استتابة المرتد واجبة فدل على ان مورده بقتله بلا استتابة على ان شيخنا قال هذا الفرق لا يتم فيمن تكررت منه الردة والفساد مرارا كثيرة وكذلك قال جار بديه اي الامر بقتلهما والمقتول واحد كما مر لانهما جملة واحدة بدليل ما قام بهما من صفة الكفر لا يرد على مالك لانه قال يقتل الكافر اصلا اذا سبه المسلم وهما كانا كافرين فقتلت الباقية عليه وتركت المسلمة فهو حجة لمالك لا عليه وقد روى البزار عن ابي عباس ان عقبة بن ابي معيط احد اسرى بدر لما قدم ليقتل صبرا على ثلاثة اميال من الروحاء قريب المدينة نادى يا معشر قريش ذكر هم بيانا لحجة في عدم الفرق بينه وبين غيره او ليعطف عليه المسلمون منهم يا ال فلان بينكم استفهام انكاري اي دون غيرك منكم ومثله يقتل للاختصاص صبرا اي بلا حرب وغفلة واصله حبس فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك وافترائك اي تعمدك الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكر له سبعين في ختم قتله وهذا في غاية الظهور وهو من جملة ادلة المالكية اذ هم قائلون بقتل الكافر اذا سبه ولذا ذكره في الشفا دليلا ولما قول الخطابي وغيره لا اعلم احدا من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلما فمحمول على التقييد بعدم التوبة لانه محل الاجماع وما سياتي القاضي عياض لقصة الرجل الذي كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقدمة قريبا ولفظ عياض ويروى ان رجلا كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانه تبع عليا والزبير ليقتلاه ان ادركاه قال وما ارى ذلك تدركانه فوجداه ميتا من لدغة صئ فليس نقيد عترضا في هذا المقام الذي هو ختم قتل مودبه وان تاب اذ الكلام سلما ان الظاهر ان هذا كذب فيه افساد وفتنة بين المومنين هذا الاستظهر من عدم الاطلاع على الحديث فان لفظه جاء الى ناس من الانصار قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسلني اليكم وزعم وجئني فلانة لاسما الكان كافرا فيكون من محاربي الله ورسوله مع السعي في الارض بالفساد فيكون مستحقا القتل لذلك وفيه ان المحارب لا يتحتم قتله كما بين في القرآن هو ان منشا القصور فان الرجل صحابي وفوق صحابي ادعى ذكره صاحب الاصابة وغيره والا فليس مطلق الكذب عليه مما يوجب القتل ولا الكفر على الصواب خلافا للجويني وانما هو اذا كذب عليه بما فيه نقص له كساحر ونحوه

والجواب

والجواب عن عياض انه لم يذكر هذه القصة دليلا مستقلا اذ هو لا يقول بقتل من كذب عليه ولا بكفره وانما ذكرها استئناسا لما ساقه من الادلة واشار الى ضعفها بقوله ويروى وقد علمت ما في الطبراني انه لا يصح بضعيف وكذا سياقه حديث ابن عباس هجاء من خطمة بفتح المعجمة وسكون المهملة وميم بطن من الانصار ينسبون الى جدهم خطمة بن جشم بن مالك بن الاوس وهي عمة ابنة مروان اليهودية نسبت الى بني خطمة لانها زوج يزيد بن زيد الصحابي الخطمي النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لي بها اي من يقوم لاجلي اجل حق عليه قتلها فقال رجل من قومها عمير بن عدي الخطمي صحابي شهير وكان المصطفى صلى الله عليه وسلم يزورها وكانت عمت وسماها النبي صلى الله عليه وسلم النصيرة اما كنت بها اقتلها يا رسول الله فنهض تلك من ليلتها بسرعة عقب قوله فجاها ليلا ودخل عليها بيتها وعولها تقرت ولدها نيام منهم من ترضعه تخسها وهي الصبي عنها فقتلها بان وضع سيفه على صدرها حتى انفذه من ظهرها ثم رجع فصلى الصبح مع المصطفى صلى الله عليه وسلم فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك اي قتلها لما قال له كما عند ابن سعد اقتلت انت مروان قال انعم عجلي في ذلك شي فقال لا ينتطح فيها عنزان فكانت هذه الكلمة اول ما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يحرك فيها طف ولا تزاع بل هي هدر فضربه مثلا للامر الذي يقع لا تخلف ولا تزاع لان العنزين لا ينتطحان بل يتسالمان ويفترقان وانما ينتطح التيوس والكباش وسميت القصة في المغازي فان في هذه القصة اي الاستدلال لها وظهرها نظرا واضحا لقيام الكفر بالمكي عنهم والزيادة منه وقد جاء المصنف رحمه الله للمهمة الذهبية عن سواء السبيل فانها كانت ذمية يهودية متى وجبت بسب صحابي فاسره تقتلها لانا هادنا مع ان دمنا لا يعين فضلا عن اهل الذمة لا تقتله ليل لقول المالكية يقتل الكافر بسبه صلى الله عليه وسلم ما لم يسلم فالدليل من قصتها شمس في رابعة النهار وقد نصر عليه السلام انه لا عصمة لاحد من الناس بعد دعواهم الى الاسلام الا بالاسلام بقوله امران اقاتل الناس حتى الحديث فكل منهم مهدر الدم الا من عصمه الله منهم بالاسلام او باعطاء الجزية كما في القرآن او عهد او امان كما بين في السنة فما هذا الحكم من الصنف وانما الواقع له في مقام الاستدلال ذكر من طرا عليه من المسلمين وصمم الرجل اذ ذاك على القول بكونه ردة فيه نظر اذ هو ردة اجماعا كما مر فصح الى الاسلام وتاب هذا هو محل النزاع وموضع الاستدلال لكلام المتنازعين وسبحان الله المصم